توجهات الحكم المركزي عند السلطان محمود الثاني وأثرها في ولايات العراق ومدنه (١٨٣١-١٨٣٩).

The trends of the central government of Sultan Mahmud II and their impact on the states and cities of Iraq (1831-1839).

محمد وعيد مهدي
مدرس
المديرية العامة لتربية محافظة ديالى

Mohammed.W. Mahdi
Assistant Teacher
Diyala General directorate of Education

master201577@gmal.com

الكلمات المفتاحية: توجهات الحكم – محمود الثاني – العراق

Keywords: The trends of the central- government- Mahmud II. Iraq

الملخص

شهدت الدولة العثمانية أولى محاولات الإصلاح في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن مؤسساتها الحكومية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي بسبب ماكانت تعاني منه آنذاك من ضعف وانحطاط وهزائم عسكرية .

استندت تلك الإصلاحات على أساس استلهام الأفكار الغربية بعد جدل طويل شهدته دوائر الحكومة العثمانية بين مؤيد ومعارض، على اعتبار أن الحضارة الغربية ومدنيتها قد أحرزت تقدماً كبيراً على مختلف الصعد، وكان ذلك الخيار هو الخيار الأمثل بسبب ماآلت إليه أوضاع الدولة ولكي تعمل على تحديث أجهزتها ومؤسساتها قدر استطاعتها .

أن أولى الإصلاحات التي طبقت في الدولة العثمانية كانت إصلاحات عسكرية بسبب طابع الدولة العسكري على مدى تاريخها السياسي، كما أن الخلل والتراجع حدث بفعل فساد جيشها، وقد حصلت إصلاحات عدة في عهد السلاطين مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤) والسلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤-١٧٨٩) والسلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧)، إلا أن الإصلاحات الكبيرة والمؤثرة طبقت في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) التي كانت امتداداً للإصلاحات التي بدأها السلطان سليم الثالث، غير أنها شملت قطاعات أوسع . إذ عمد إلى تجديد المدارس العسكرية وتمكن من القضاء على الجيش الانكشاري وإلغاءه نهائياً في عام١٨٢٦، كما ألغى الإقطاعات العسكرية بعد اثنتي عشر عام تقريباً . وفي الحقيقة كانت تلك الخطوات من الأهمية إذ عملت على إخضاع الولايات العثمانية وإرجاعها إلى سلطة الحكومة المركزية ، فضلا عن تطبيق سياسة مركزية في عموم الدولة .

تمكن السلطان محمود الثاني من القضاء على الأُسر المحلية في الولايات العربية، كالأُسرة القرمانلية في طرابلس (ليبيا) والمماليك في العراق، وفي الواقع لم تكن اهتمامات السلطان محمود الثاني مُنصبة على الجانب العسكري فقط، بل تعدتها إلى المجالات الثقافية والتعليمية، وفي هذا البحث سنتطرق إلى تطبيق سياسة السلطان محمود الثاني في فرض السلطة المركزية وتأثيرها في ولايات العراق (بغداد والموصل) .

Abstract

The Ottoman Empire witnessed the first attempts at reform in the political, economic and social fields, as well as its government institutions in the second half of the eighteenth century AD because of what it was suffering from at that time of weakness, decline and military defeats.

These reforms were based on the inspiration of Western ideas after a long debate witnessed by the Ottoman government circles between supporters and opponents, considering that Western civilization and its civilization have made great progress at various levels , while there were those who opposed the application of these reforms for fear of their impact on the principles and teachings of the Islamic religion .

This option was the best option because of the current state of affairs and in order to modernize its organs and institutions as much as possible .

The most important events that the Ottoman reform movement was influenced by was the French Revolution, whose principles and ideas were transmitted to the Ottoman capital by the French military missions hired by it in order to modernize the Ottoman army or through the European diplomatic missions accredited in the capital (Istanbul) .

The first reforms implemented in the Ottoman Empire were military reforms due to the military nature of the state throughout its political history, and the imbalance and decline occurred due to the corruption of its army, and there were several reforms during the reign of Sultans Mustafa III (1757-1774), Sultan Abdul Hamid I (1774-1789) and Sultan Selim III (1789-1807), but the major and influential reforms were applied during the reign of Sultan Mahmud II (1808-1839), which was an extension of for the reforms initiated by Sultan Selim III, guy they included wider sectors . He renovated the military schools and was

able to eliminate the Janissary army and abolish it completely in 1826, and also abolished military fiefdoms almost twelve years later . In fact, these steps were important, as they served to subjugate the Ottoman states and return them to the authority of the central government , as well as to implement a centralized policy throughout the state .

Sultan Mahmud II managed to eliminate the local families in the Arab states, such as the Carman Family in Tripoli (Libya) and the Mamluks in Iraq, and in fact, Sultan Mahmud II's interests were not focused on the military side only, but went beyond it to the cultural and educational fields, and in this research we will touch on the application of Sultan Mahmud II's policy of imposing central authority and its influence in the states of Iraq (Baghdad and Mosul) .

المقدمة

اعتقد السلطان محمود الثاني ان اصلاحا عاما لايمكن ان يتم قبل التخلص من أعداء الإصلاح وفي مقدمتهم الانكشارية وأول عمل إصلاحي قام به محمود الثاني هو تحسين المدارس العسكرية الجديدة التي أسسها سليم الثالث والتي كانت ترمي الى إعداد وتدريب الضباط والجنود وفق الأساليب الاوربية الحديثة بغية تشكيل جيش جديد منهم، وهكذا استعان السلطان محمود الثاني بالجيش الجديد للقضاء على الجيش الانكشاري والغائه.

يتضح مما سبق أن السلطان محمود الثاني تصرف بطريقة صحيحة من أجل تنفيذ سياسته الاصلاحية واستفاد بشكل واضح من التجربة الفاشلة التي خاضها سلفه، وبالتأكيد ، كان إجراءات السلطان محمود الثاني في هذا المجال مدروسة ومخطط لها بشكل جيد .

في الواقع، اتخذ السلطان محمود الثاني عددا من الإجراءات والخطوات الجريئة لتعزيز النظام المركزي، فقام بإنشاء وزارات عدة كالأوقاف والمالية والداخلية والحربية، كما ألغى منصب الصدر الأعظم وأسس مجلس الوزراء ووزارة الخارجية، مما عزز مكانة الباب العالي وسلطته التنفيذية ، وشكلت تلك الخطوات جملة من التحولات في الدولة والمجتمع العثماني .

كما قام السلطان محمود الثاني بتعيين أنصاره من المتعلمين تعليما حديثا والمنفتحين على البلدان الأوربية في المناصب القيادية والمهمة في الدولة المركزية وفضلا عن قادة الفيالق العسكرية وبهذا الشكل ضمن السلطان تطبيق اصلاحاته وفرض سلطة الدولة على المركز والولايات .

وضع السلطان محمود الثاني برنامج إصلاحات رسمت فيه الخطوط الرئيسية التي سار عليها مصلحو الدولة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي .

فبعد أن أنجز السلطان محمود الثاني إصلاحاته في المجالات العسكرية والإدارية والاجتماعية في عاصمة الدولة العثمانية ، ادار بوصلة الاصلاحات إلى ولايات الدولة وكان اقرب تلك الولايات ولايتي بغداد والموصل، بسبب ماكانت تمر به من اضطرابات مستمرة وخروج عن سلطة الدولة واستئثار الأسر المحلية والمماليك بالحكم فيها، فلذلك انصبت جهود السلطان محمود الثاني لإنهاء حكم تلك الأسر وفرض سلطة الدولة المركزية عليها .

يأتي بحثنا هذا الموسوم توجهات الحكم المركزي عند السلطان محمود الثاني وأثرها في ولايات العراق ومدنه (١٨٣١-١٨٣٩) ، لبيان مدى تأثير تلك التوجهات على ولايات العراق وكيف أسهمت في عودة تلك الولايات تحت سلطة الحكومة المركزية بعد أن خرجت لمدة من الزمن عن سلطة الدولة العثمانية ولم يبقى لتلك الدولة سوى السلطة الإسمية عليها،

وقد تم اختيار ولايتي بغداد والموصل نموذجا ، وذلك لما شهدته تلك الولايات من أحداث وحملات عسكرية انتهت بعودتها إلى أحضان السلطة العثمانية المركزية .

١- الإصلاحات العثمانية وأثرها على سياسة السلطان محمود الثاني الإصلاحية .

يمكن القول أن التحولات التي طرأت على سياسة الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر كانت نتيجةً لمساعي السلاطين لإيجاد الوسائل التي تمكنهم من حكم رعاياهم، فضلا عن الدفاع عن حدود الدولة المترامية الأطراف . وتلك المساعي لم تكن بالجديدة فهي لم تتوقف منذ القرن الرابع عشر، ولابد أن نشير إلى أن الإدارة العثمانية اتبعت خلال القرن التاسع عشر نهجاً مختلفاً تماماً عن ذاك الذي اتبعته في القرن الثامن عشر، إذ شهد ذلك القرن زيادة كبيرة في عدد الموظفين، لاسيما مايتعلق بالإدارات المحلية والمؤسسات المدنية ، حيث أخذت الدولة تسير شيئاً فشيئاً على نهج الدول الأوربية في ذلك المجال [١].

وفي الواقع، أدى ذلك الأمر بطبيعة الحال إلى ازدياد عدد العاملين في مؤسسات الدولة زيادة كبيرة، إذ تم استحداث وزارات جديدة مثل التجارة والصحة والمعارف، ليس ذلك فقط بل طالت عملية التحديث شؤون المرأة في الدولة العثمانية وبدأت تتحرر من دورها التقليدي في المجتمع [٢] .

ومما يجدر الإشارة اليه أنه، نتيجة لتوسع الجهاز الإداري للدولة وتشعبه ظهرت في القرن التاسع عشر طبقة بيروقراطية مركزية عملت على نحو تدريجي بإنشاء معاهد تعليمية لتدريب الموظفين في الاختصاصات التي تحتاجها على غرار المعاهد المماثلة في دول أوربا الغربية، وفي الحقيقة سيطرت تلك الطبقة بالتدريج على عملية اختيار الموظفين الحكوميين[٣].

وفي السياق ذاته، لم تغفل الدولة أمر العناية بالجيش، الذي أخذ بإتباع النظم والأساليب العسكرية الغربية الحديثة، ومن الجدير ذكره، أن عدد أفراد الجيش العثماني ضباطاً وجنود ارتفع من أربع وعشرين ألف رجل إلى مائة وعشرين ألف رجل في عام ١٨٣٧، كما طبقت الدولة التجنيد الإجباري للفلاحين بعد أن كانت في الماضي تعتمد على القوات التي كان يضعها الزعماء المحليون والولاة تحت تصرف الدولة، وفي الوقت ذاته، استعانت الحكومة المركزية بالوسائل الحديثة في ميدان المواصلات لإحكام سيطرتها السياسية

---

[١] هند فتال ورفيق السكري، تأريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، جروس برس، بيروت، ١٩٨٨، ص١١٧ .

[٢] هند فتال ورفيق السكري ، ص١١٧ .

[٣] المصدر نفسه، ص١١٧ .

والاقتصادية على العناصر الانكشارية والقبائل والسلطات الدينية ، ومما لاشك فيه أن الحكومة المركزية استطاعت منذ بدايات القرن التاسع عشر فرض هيبتها على المستوى المحلي أكثر من أي وقت مضى، لاسيما بعد أن قضى السلطان محمود الثاني على الانكشارية قضاءً مبرماً واستطاع كسر شوكة الزعماء المحليين في كل من الأناضول والولايات العربية وإرغامهم على الخضوع للدولة [١].

كما لجأت الدولة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى إنشاء أجهزة أمنية تدير شبكة من الجواسيس في اسطنبول وفي مدن أخرى مهمتها رصد حركات الناس وأحاديثهم وخلال تلك المدة ظلت الدولة تجبي الضرائب من القطاع الزراعي الذي كان تحت سيطرة الأعيان والوجهاء المحليون، ولذلك ضل أولئك المتنفذون يتمتعون بنفوذ قوي في الإدارات المحلية للولايات والأقاليم، وفي الواقع، رأى بعض المؤرخين والمهتمين بالتاريخ العثماني أن الحكومة المركزية فشلت في فرض سيطرتها الكاملة على الإدارة ، في حين رأى البعض الآخر أن الحكومة المركزية كانت تعمل على تقاسم السلطة مع الزعماء المحليين سواءً في اسطنبول أو في الأقاليم الأُخرى [٢].

ومن الواضح للعيان أن الدولة العثمانية ازدادت ضعفاً خلال المدة ١٨٢٠-١٨٣٠، ومن الشواهد على ذلك نجاح الجيشين الروسي والمصري في الوصول إلى مشارف اسطنبول في الوقت الذي كان فيه السلطان محمود الثاني منهمكاً في القضاء على الانكشارية، فضلا عن العمل على إخضاع الزعماء المحليين لسلطة الباب العالي [٣] ، ويمكن القول أن مقاليد السلطة بدأت خلال المدة ١٨٢٦-١٨٣٩ بالانتقال من يد السلطان الى الطبقة البيروقراطية الناشئة آنذاك التي أخذت تقوى تدريجياً خلال تلك المدة، ومن الجدير بالملاحظة أن هناك غرابة ومفارقة واضحة في ذلك التحول الغير متوقع، لاسيما بعد أن وطد السلطان محمود الثاني دعائم حكمه [٤].

ويبدو واضحاً للعيان أن سياسة الحكومة المركزية آنذاك إتسمت بمحاولة فرض سلطتها بشكل مباشر على جميع فئات المجتمع العثماني ، بخلاف السياسة التي كانت تتبعها في العصور السابقة . كما عملت على فرض القوانين والتعليمات التي تزيد من فرض سلطتها

---

[١] راغب العلي وآخرون، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣، ص١٢٣ .

[٢] راغب العلي وآخرون، ص١٢٤ .

[٣] تسمية كانت تطلق على مجلس الوزراء خلال تلك المدة .

[٤] سيار كوكب الجميل ، تكوين العرب الحديث ١٥١٦- ١٩١٦، الطبعة الأولى، الموصل، ١٩٩١، ص٣٣٦.

المركزية على الولاة والحكام التابعين لها بشتى الوسائل حتى لو اضطرت إلى استخدام الجيش من أجل تطبيق تلك السياسة [١].

اتخذت الدولة العثمانية في سبيل ذلك الآمر اجراءات قانونية بين عامي ١٨٢٩-١٨٥٦، لإلغاء تلك الازدواجية في الحقوق والواجبات وتوحيد المجتمع العثماني من خلال إلغاء التمييز الطائفي بين المواطنين العثمانيين أيا كانت ديانتهم أو قوميتهم أو بعبارة أخرى معاملة الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات وإتاحة الفرصة للجميع دون تمييز للعمل في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية ، فضلا عن وضع نظام ضرائب موحد يشمل الجميع [٢].

وبناءً على ذلك، صدر في عام ١٨٢٩ قانون توحيد أغطية الرأس ، ومن المعروف للجميع أن الزي الخارجي للفرد كان فيما مضى يدل على مكانته ومهنته وإنتمائه الطبقي ومركزه الإجتماعي في الدولة العثمانية ، ولم يكن يقتصر ذلك الأمر على الدولة العثمانية فقط بل شمل كل أوربا الغربية والصين، وكان الغرض من إصدار قانون ١٨٢٩، هو إلغاء تلك الظاهرة التي فرضتها قوانين الدولة القديمة والمجتمع[٣].

وفي نفس الصدد، صدر مرسوم سلطاني في عام ١٨٣٩ يمكن عده أول مرسوم إصلاحي في إطار برنامج عام أُطلق عليه اسم "التنظيمات"[٤]، نص على ضمان المساواة بين جميع رعايا الدولة وتحقيق العدالة للجميع دون تمييز أو تحيز[٥].

وفي الحقيقة، سيطرت فلسفة الدولة المركزية على توجهات الحكومة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وكانت الحداثة سبباً في تضخم التنظيم البيروقراطي والتخصص في فعاليات الدولة مما أوجد تقسيم الدوائر إلى شُعب في كل تنظيمات المركز والولايات، وتأسيساً

---

[١] عبد العزيز محمد عوض، بحوث في تاريخ العرب الحديث(١٥١٤-١٩١٤)، الطبعة الأولى، مكتب المحتسب، عمان، ١٩٨٣، ص٦٨ .

[٢] المصدر نفسه، ص٦٩ .

[٣] سيار كوكب الجميل، ص٣٣٦ .

[٤] التنظيمات . عهد تنظيم وتقنين يعتمد على مبدأ التدرج . يقصد بعصر التنظيمات ضمان تنفيذ كافة الاجراءات الادارية تطبيقاً لقوانين ولوائح مدونة معينة، ولاشك ان عهد التنظيمات كان العهد التاريخي الذي حدثت فيه اهم محاولات الاصلاح الواعية . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤.١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٨٥.

[٥] راغب العلي وآخرون، ص١٢٢ .

على ذلك، توجهت الدولة لتنظيم كل مجالات الحياة بدءاً من الصناعة ووصولاً إلى التعليم، كما لوحظ ذلك التوجه في عملية الرقابة على الإدارات المحلية ، وفي الوقت الذي افتتح فيه مبشرو الدول الأوربية عدداً لايحصى من المدارس والمؤسسات الاجتماعية في كل طرف من أطراف الدولة، فإن بيروقراطيي الباب العالي كانوا أمام محنة كبيرة في التعامل مع تلك الأحداث، فإذا لم يتعاطوا معها بشكلٍ إيجابي فإنهم من جانب آخر لايستطيعون إعاقتها بسبب وجود الامتيازات الممنوحة للأجانب خلال تلك المدة [١].

ولامناص من القول أنه، لم يبق مجال أمام الدولة العثمانية إلا مواكبة مرحلة الإنتقال إلى المركزية، فالمركزية في تلك المدة تجلت بنسبة كبيرة في رقابة مؤسسات الدولة العامة وتأسيس سجل يجسد المثالية لبيروقراطية خبيرة ومتنامية بسبب ضبطها الصارم للمجتمع، وليس بالضرورة أن تكون للدولة المركزية في ذلك العصر سلطوية أوشمولية، على العكس من ذلك ، فقد طبقت كل من بريطانيا وفرنسا آنذاك نظاماً ديمقراطياً في مرحلة دخول الدول الأوربية مرحلة المركزية خلال تلك المدة [٢].

وفي الواقع، كانت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر تعيش مرحلة انتقالية من نموذج الدولة التقليدية إلى نموذج الدولة المركزية المعاصرة، وكان القائمون على تنفيذ الإصلاحات المركزية في الدولة العثمانية هم المثقفون الذين يؤيدون النهج الفردي في تطبيق المركزية لاسيما في إدارة المؤسسة العسكرية، فضلا عن فروع الإدارة الأخرى، وفي نفس الصدد تطورت الشؤون القانونية نتيجة تطور الإدارة المركزية، إذ كان القائمون على تلك التنظيمات يسيرون الإصلاحات في الميدان الحقوقي بحسب الضرورات على أساس ذرائعي، وتجدر الإشارة إلى أن، البدء بتطوير تنظيم الشؤون المركزية على لغة التدوين والتعليم والحياة الثقافية والأمور التاريخية المناسبة لتطوير فلسفة المركزية ودوافعها كانت موجودة منذ نهايات القرن الثامن عشر، وبطبيعة الحال استمرت في مرحلة التنظيمات عملية تأسيس النظام الإداري المركزي الحديث الذي وضعت أُسسه في عهد السلطان محمود الثاني، وهكذا بدا واضحاً في تلك المرحلة أن الدولة أخذت تكتسب خصوصية دولة القانون والمؤسسات[٣] .

لابد من التأكيد على أن، السلطان محمود الثاني بدأ إصلاحاته بإنشاء مكتباً للترجمة وأعاد افتتاح السفارات في العواصم الأوربية، كما حاول إصلاح أجهزة الدولة كافة، فضلا عن وضع الأوقاف تحت إشرافه المباشر ووجه ضربة شديدة إلى نفوذ رجال الدين، علاوة على

---

[١] هند فتال ورفيق سكري، ص١١٧ .

[٢] إيناس سعدي عبدالله ، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨، الطبعة الأولى، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٤، ص٤٢٤ .

[٣] المصدر نفسه، ص٤٢٤ .

إنشاءه مجلساً للأحكام العدلية وقلد الأوربيين في ملبسه وشكله وخفض لحيته وارتدى الطربوش والبنطلون بدلا من العمامة [١].

٢- إستعادة ولاية بغداد .

ظل المماليك يستأثرون بالحكم لأنفسهم مدة تناهز الثمانين عاماً، محاولين إبعاد العراق عن سيطرة الباب العالي في كثير من شؤونه وأحواله العامة والخاصة، متخذين من عدم إرسال الأموال المقررة للباب العالي كوسيلة لتنفيذ تلك الغاية، ووصل الأمر ببعض الولاة إلى تحدي أوامر السلطان بل وحتى القيام بإغتيال مبعوثيه [٢].

من جانب آخر، حرص المماليك على الابقاء على الإرتباط الإسمي بالسلطان، وظل فرمانه الذي يعطي لحكمهم صفة الشرعية محط تنافس المماليك المتخاصمون، من جانبه كان الباب العالي طوال حكم المماليك ينتهز كل فرصة لإعادة حكمه المباشر على العراق أو على الأقل تحجيم أو تقليص سلطات المماليك، وبالفعل، سنحت له أربع فرص استخدم في كلٍ منها اسلوباً معيناً للتخلص من حكم المماليك، إذ لجأ قادة الباب العالي في اثنين منهما اولاهما حدوث الاضطرابات والقلاقل بعد وفاة الوالي سليمان بك أبي ليلة [٣]عام ١٧٦٢، والثانية بعد نشوب الحرب بين كريم خان الزند [٤]، وعمر باشا [١] والي بغداد

---

[١] عبد العزيز محمد عوض، ص٦٩ .

[٢] علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١، من منشورات دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥، ص٢٤٩ .

[٣] سليمان أبي ليلة، من أشهر الولاة المماليك في العراق سنوات حكمه بين ١٧٤٩- ١٧٦٢، حكيت عنه القصص الشعبية الكثيرة وألفت حوله الأساطير لما كان له من صيت وسمعة بين العراقيين . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، ٢٠١٥، ص ص ، ٤٥- ٤٩ .

[٤] كريم خان الزند . ١٧٠٥ - ١٧٧٩ م مؤسس الدولة الزندية في فارس، كان كريم خان أحد قادة نادر شاه الذي سقطت بلاد فارس في حرب أهلية بعد وفاته عام ١٧٤٧، فاتخذ كريم خان من شيراز عاصمة لدولته خلال مدة حكمه من ١٧٥٠ إلى ١٧٧٩، واستطاع أن يمد نفوذ حكمه إلى كثير من مناطق ما يعرف اليوم بإيران كما احتل البصرة صلحا بعد حصار طويل . للمزيد من التفاصيل ينظر: عهود عباس أحمد، حكم كريم خان الزند والاسرة الزندية (١٧٥٩م-١٧٧٩م)، مجلة دراسات ايرانية، العدد(٨-٩)، د ت، ص ص ، ١٨٠-١٩٠ .

المملوكي، ومرة أخرى بعد مقتل الوالي علي باشا [٢]عام ١٨٠٧، إلى محاولة تعيين والٍ من خارج بغداد لمعرفة مدى تقبل المماليك لذلك الأمر، كما استخدموا في فرصة أخرى وهي الرابعة بإرسال حالت أفندي [٣] عام ١٨١٠، إلى بغداد ليقوم بعزل سليمان باشا الصغير [٤]، وتعيين من يراه مناسباً من غير المماليك، غير أن الباب العالي فشل في جميع تلك المحاولات لإقصاء المماليك عن الحكم والتخلص منهم، ليس هذا فقط بل تجددت فكرة القضاء على الحكم المملوكي خلال عهد داود باشا والي العراق المملوكي، فقد كان السلطان محمود الثاني يعمل على تطبيق النظام المركزي المباشر، فأخذ يعمل بكل الوسائل لإقصاء المماليك وأنهاء حكمهم للعراق بشكل نهائي[٥].

ومن هذا المنطلق، يبدوا أن السلطان محمود الثاني بقي حذراً من والٍ لم يكن له يد في تعيينه وراح يتحين الفرصة لعزله، على الرغم من انصياع داود باشا لأوامره في نهاية المطاف، وقد سنحت الفرصة للسلطان خلال الحرب العثمانية – الروسية (١٨٢٨–١٨٢٩)[٦]، إذ طلب منه تقديم ستة الأف جندي أو ستة الأف كيس من الأموال ما يعادل

---

[١] عمر باشا . حكم ولاية بغداد بين عامي ١٧٦٤–١٧٧٣، اتسم عهده بالاضطراب والتدخلات الخارجية' لاسيما من قبل الزنديين بقيادة كريم خان الزند، مما دفع بالعثمانيين إلى عزله عن حكم ولاية بغداد واتهامه بالتسبب بتلك المشاكل . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد سهيل طقوش، ص٥٣ .

[٢] علي باشا ، من الولاة المماليك تولى الحكم بعد وفاة سليمان بك الكبير عام ١٨٠٢ وحتى مقتله عام ١٨٠٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه، ص ٥٥ .

[٣] حالت أفندي ، ويسمى كذلك رئيس أفندي ١٧٦١–١٨٢٢، قائد عسكري ودبلوماسي عثماني شهير ، كان محل ثقة السلطان العثماني محمود الثاني، إذ أرسل في أكثر من مرة لبسط سلطة الباب العالي على الولاة= =المتمردين في ولايات الدولة العثمانية، لاسيما ولايات العراق . للمزيد من التفاصيل ينظر . علاء موسى كاظم نورس، ص٧٦.

[٤] سليمان باشا الصغير ، سياسي من مماليك العراق أصبح والياً على بغداد من عام ١٨٠٧ وحتى عام ١٨١٠ خلفاً لخاله علي باشا . للمزيد من التفاصيل ينظر : تماضر عبد الجبار أبراهيم، سليمان باشا الصغير ودوره في حكم بغداد ١٨٠٨–١٨١٠، الطبعة الأولى ، مكتب دلير للطباعة والنشر، ٢٠١٨، ص ص ، ١–٧٠ .

[٥] علاء موسى كاظم نورس، ص٢٤٩ .

[٦] الحرب الروسية– العثمانية ١٨٢٨–١٨٢٩، هي الحرب التي أشعلتها حرب الاستقلال اليونانية. اندلعت الحرب بعد أن أغلق السلطان العثماني مضائق الدردنيل بوجه السفن الروسية وألغى معاهدة أكرمان انتقاما لمشاركة روسيا في معركة نافارين . للمزيد من

اربع وعشرين ألف ليرة عثمانية ذهب، إلا أن داود باشا رفض ذلك العرض، ورداً على ذلك قرر السلطان عزله وإنهاء حكم المماليك في العراق وإعادته إلى حكم الباب العالي المباشر، فأرسل مبعوثاً إلى بغداد لإبلاغه قرار العزل وتسلم الولاية منه، غير أن داود باشا قام بقتل المبعوث العثماني ضناً منه أن ذلك سيرغم السلطان على قبول الأمر الواقع [١].

كانت فكرة القضاء على العصبيات في الدولة العثمانية ومنها العصبية المملوكية وإعادة الحكم العثماني المركزي وإنقاذ الولايات من أطماع الدول الأجنبية، لأن بعض الولاة في الدولة العثمانية أخذوا بالتعاون والتواصل مع الدول الأوربية الاستعمارية، فضلا عن منحهم امتيازات في ولاياتهم، وعليه صارت فكرة إنهاء حكم أولئك الولاة ركناً أساسياً في سياسة السلطان، ولذلك قام بتعيين علي رضا باشا [٢] والياً على بغداد وديار بكر والموصل وحلب، وأرسله على رأس قوة عسكرية لتسلم منصبه، وبالفعل انضم إليه عدد من الناقمين على حكم داود باشا، وعلى رأسهم قاسم العمري[٣]، علاوة على بعض زعماء المماليك وشيوخ القبائل العربية [٤] .

التفاصيل ينظر : سامي صالح محمد وأنمار عبد الجبار جاسم، الحرب الروسية العثمانية ١٨٢٨-١٨٢٩ والموقف البريطاني والفرنسي منها، مجلة أداب الفراهيدي، العدد ٢٠، ٢٠١٤، ص ص، ٢٦٠-٢٨٥ .

[١] سليمان فائق، تاريخ بغداد، ترجمة . علاء موسى كاظم نورس، بغداد، ١٩٦٢، ص١٢ .

[٢] علي رضا باشا اللاظ، قائد عسكري عثماني أنهى حكم المماليك في العراق وأصبح واليا على ولاية بغداد للمدة من (١٨٣١ - ١٨٤٢) . تولى مناصب عديدة منها كتخدا (اي معاون الوالي) وتولى منصب والي حلب ووالي ديار بكر . للمزيد من التفاصيل ينظر : رنا عبد الجبار حسين الزهيري، إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا باشا اللاظ ١٨٣١-١٨٤٢م، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٤٦.

[٣] قاسم بن حسن بن احمد بن علي ابي الفضائل العمري، من أبرز أفراد الأسرة العمرية خلال القرن التاسع عشر لعب دورا بارزا في قيادة الرأي العام الموصلي لمواجهة الأسرة الجليلية وعندما ارادت الدولة العثمانية اقصاء المماليك عن حكم بغداد وذلك ضمن مشروع تبنته الدولة العثمانية باعادة السيطرة المركزية على الولايات التي تتمتع بحكم محلي، فكان لقاسم باشا العمري دور مهم وبارز في المساعدة في اقصاء حكم داود باشا والمماليك في بغداد . للمزيد من التفاصيل ينظر : علاء موسى كاظم نورس، ص ص، ٢٦٠-٢٦٣ .

[٤] سليمان فائق، ص١٢ .

في غضون ذلك، قام علي رضا باشا بمحاصرة بغداد، وفي الوقت الذي كان فيه الجانبان يستعدان لخوض المعركة فاجأ مرض الطاعون البلاد في أيلول ١٨٣٠، فضلا عن فيضان نهر دجلة في الحادي والعشرين من نيسان ليجهز مع ذلك الوباء على بغداد المنكوبة، إذ كانت من الشدة والقوة بحيث اجتاحت المياه مبنى سراي الحكومة وما يقرب من سبعة الأف دار[١] .

وتجدر الإشارة أنه، بعد مقتل قاسم العمري وقيام علي رضا باشا بمحاصرة بغداد واستمالته لزعماء القبائل والمماليك تصدعت الجبهة الداخلية لداود باشا ، وفي ليلة الرابع عشر من أيلول استولى أتباع علي رضا باشا على الباب الشرقي فدخل الجيش السلطاني منه بدون مقاومة وبقي الباشا الجديد في معسكره خارج المدينة[٢] .

في غضون ذلك، استسلم داود باشا وتم إحضاره أمام الباشا الجديد الذي قام بالعفو عنه، وعلى ما يبدوا أن علي رضا باشا لم يكن يريد أن ينوء بمسؤولية قتل داود باشا، على الرغم من أن بعض المماليك الموجودين في معسكره قد أشاروا عليه بضرورة قيامه بذلك، إلا أنه رفض ذلك الآمر، لأن سياسة السلطان محمود الثاني آنذاك كانت تقوم على التخلي عن أعمال القسوة والإعدام، يضاف إلى ذلك شخصية داود باشا البارزة ومكانته العلمية بين الأوساط المثقفة في المدينة، فضلا عن كبر سنه [٣] .

من الجير بالذكر أن، علي رضا باشا قبل دخوله بغداد اتبع سياسة التودد إلى المماليك، فأسند إلى بعضهم مناصب مختلفة، وبعد أن نفى داود باشا إلى اسطنبول دخل علي رضا بغداد بكل أبهة وعظمة، وفي اليوم الثالث دعا جميع المماليك لسماع قراءة الفرمان الخاص بتوليته باشوية بغداد، وفي تلك الأثناء ملأ سراي الحكومة بالجنود المسلحين، ولما اجتمعوا غادرهم علي رضا بحجة الوضوء، فكانت تلك اشارة للبدء بقتلهم، وبالفعل انقض الجند عليهم وقتلوهم جميعاً، حتى من كان مؤيداً منهم للباشا الجديد، وقد قرأت فيما بعد أوامر اسطنبول بقتل المماليك أينما وجدوا، وكان عدد منهم لم يحضروا ذلك الاجتماع فتم إلقاء القبض عليهم فنالوا ماكان ينتظرهم من مصير، وبقي منهم حوالي خمسة عشر رجلاً كانوا قد اختفوا عن الأنظار فعفى عنهم الباشا فيما بعد، وهكذا انتهى حكم المماليك الذي دام أكثر من ثمانين عاماً فعاد العراق إلى الحكم العثماني المباشر [٤] .

---

[١] أحمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، بغداد، ١٩٦٥، ص٣٧٠ .

[٢] ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة . جعفر الخياط، بغداد، ١٩٦٨، ص٣٢٧ .

[٣] عبد العزيز سليمان نوار ، داود باشا والي بغداد، القاهرة ، ١٩٦٧، ص٢٧٨ .

[٤] سليمان فائق، ص٨١ .

٣- استعادة ولاية الموصل .

في الوقت الذي كلف فيه علي رضا قاسم العمري بالتوجه نحو بغداد لإسقاط حكومة المماليك فيها، قام بتعيين محمد سعيد آل ياسين كتخدا المتسلم السابق بمنصب متسلم الموصل، ومن الواضح أنه بهذا العمل اعتمد على العناصر الانقلابية الموصلية للقضاء على قوتين إقليميتين هما : آل الجليلي والمماليك [١].

وفي الواقع، لم يستمر المتسلم الجديد في منصبه طويلاً ، إذ قام بطرد يحيى باشا الجليلي [٢]، الذي كان يقيم في حلب بعد أن عُزل عن ولاية ديار بكر، وظل يترقب الأحداث في الشام ويتحين الفرص للعودة إلى ولايته في الموصل، وبالفعل قام باستغلال انشغال علي رضا بترسيخ نفوذه في بغداد، فقام بالاتصال ببعض شيوخ القبائل وتمكن من كسب تأييدهم في ذلك، وتحرك نحو الموصل في منتصف عام ١٨٣٢، على رأس أربعة الاف رجل، وتمكن من دخولها والسيطرة على أغلب أحيائها ومحلاتها باستثناء حي واحد تحصن فيه محمد سعيد ومن كان يناصره [٣].

وفي غضون ذلك، أعلن يحيى باشا أنه استولى على الموصل بأمر من دولة إبراهيم باشا بن محمد علي والي مصر، وعلى الرغم من أن يحيى لم يلتق مع إبراهيم نهائياً ولم يكن لديه دليل على ما ادعاه، فإن المصادر المصرية تؤكد أن يحيى باشا تلقى دعماً وتشجيعاً له بعد سيطرته على الموصل، إذ كان ابراهيم يستهدف تأمين جناحه الشمالي ، فضلا عن وضع علي رضا في موقف عسكري محرج، ومهما يكن من آمر فإن تداعيات السيطرة

---

[١] سليمان الصائغ ، تاريخ الموصل، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٢٣، ص٣٠٦ .

[٢] يحيى باشا الجليلي . أحد أفراد أسرة آل الجليلي وهي من الأسر التي نزحت إلى الموصل في أوائل القرن الثامن عشر للميلاد، وهناك قلة في أخبارهم قبل أن يتولى إسماعيل باشا ولاية الموصل عام ١٧٢٦، وعبد الجليل هو من أسلم من الأسرة، وهو الذي عرفت به الأسرة، وكان غنياً صاحب خيرات يحب مساعدة الفقراء وقضاء الحوائج هو وأولاده، ولقد حصلوا على ثقة الناس والدولة العثمانية خاصة في موقفهم من حصار= =نادر شاه للموصل . للمزيد من التفاصيل ينظر : سعيد الديوه جي ، تاريخ الموصل، الجزء الثاني ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، ٢٠٠١ ، ص ٤٦

[٣] عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني . فترة الحكم المحلي ١٧٢٦-١٨٣٤، النجف ، ١٩٧٥، ص٩١ .

المصرية على بلاد الشام ، وسعي إبراهيم باشا لتقويض سلطة العثمانيين ساعدت يحيى باشا كثيراً في سيطرته على الموصل [١].

على الجانب الآخر، لم يتمكن علي رضا من اتخاذ اجراء ضد ما قام به يحيى باشا الجليلي، لاسيما وأنه كان يحظى بحماية عشائر شمر الجربا، فضلا عن تأييد جانب فعال من سكان ولاية الموصل، كما أن سيطرة القوات المصرية على طريق حلب – الموصل، لم تكن تسمح بالقيام بأي تصرف من شأنه إرباك الوضع العثماني العام، لذا فضل علي رضا باشا الإبقاء على ذلك الوضع في شمال العراق مؤقتاً ريثما يتسنى له تغييره، ونتيجة لذلك، صادق رسمياً على تولي يحيى باشا الجليلي ولاية الموصل [٢].

وجدير بالذكر أنه، بعد أن أصبح ليحيى باشا منصب رسمي، أراد القضاء على سلطة والي بغداد، فقام بتحشيد القوى المؤيدة له والمتمثلة بعشائر شمر الجربا وعشائر العُبيد وبعض المماليك الفارين من بطش علي رضا باشا [٣]، وبالفعل اتجه صفوق الفارس [٤]، نحو بغداد على رأس قوات عشيرته وتمكن من محاصرتها، فما كان من علي رضا باشا إلا أن استعان بمقاتلين العشائر الموالية له لمواجهة ذلك الخطر، إذ قام بإقناع شيخ عشيرة عنزة بمحاربة شمر الجربا، ونتيجة لذلك الأمر اضطر صفوق الفارس إلى التراجع عن محاصرة بغداد، وبعد ذلك قام علي رضا باشا بإصدار أمر عزل يحيى باشا الجليلي وتنصيب محمد سعيد آل ياسين بدلاً عنه، وأمر محمد إنجه بيرقدار [٥]، بالسيطرة على الموصل بعد أن عينه والياً على شهرزور [١].

---

[١] علي شاكر علي، الموصل وحركة التنظيمات العثمانية ١٨٣٩–١٨٧٦، موسوعة الموصل الحضارية، الجزء الرابع، ص١٧٥ .

[٢] عماد عبد السلام رؤوف، ص٢٠٥ .

[٣] عباس العزاوي، عشائر العراق، الجزء الأول، بغداد،١٩٣٧، ص ص، ١٧٤–٢٩٥ .

[٤] الشيخ صفوق الجربا الذي كانت ولادته بعد عام ١٧٩١م فيما يعرف عند البدو (بمصافق الأكوان) لكثرة الوقائع الحربية التي خاضتها شمر مع القبائل الأخرى على أرض نجد ، وهي من أدق الفترات في تأريخ المشرق العربي فقد عاصر الشيخ صفوق العديد من الشخصيات التاريخية التي لعبت أدوارا في تأريخه أمثال داود باشا والي بغداد والسلطان محمود الثاني . للمزيد من التفاصيل ينظر : الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت وعلى العنوان التالي : https://www.allshmr.com/vb/showthread.php?t=62537

[٥] محمد باشا إنجة البيرقدار (١٨٣٣–١٨٤٣) ، يأتي محمد باشا انجة البيرقدار في مقدمة ولاة الموصل الذين طبقوا اجراءات صارمة في الحكم، ومنجزات كبرى في الاصلاحات. فقد تولى حكم ولاية الموصل بعد اقصاء الحكم المحلي اثر الاضطرابات الداخلية، والصراع بين الاسر الموصلية الطامعة في الحكم. وكان اخر وال حكم الموصل هو محمد

في غضون ذلك، توجه الوالي الجديد محمد سعيد آل ياسين نحو مدينة الموصل لإستلام مهام منصبه الجديد ، فدخلها مع بعض أتباعه في كانون الثاني ١٨٣٤، بالمقابل إلتجأ يحيى باشا الجليلي إلى دار القاضي ومنها فرَ ليلاً إلى بعض مناصريه من عشائر الجبور المحيطة بالمدينة، يحدوه الأمل في العودة إلى الباشوية مرة أخرى، وبالفعل سرعان ماتعاون مع صفوق الفارس وشيخ عشائر طي في الموصل وتمكن من ارسال بعض المتسللين إلى مدينة الموصل لتوجيه ضربة عسكرية للوالي محمد سعيد باشا آل ياسين[٢] ، إلا أن الوالي محمد سعيد تمكن من افشال خططهم تلك، وقام بطرد قوات يحيى والمناصرين له من ضواحي المدينة وقضى على خطر الباشا الجليلي عبر نفيه إلى تاكرداغ[٣] .

وفي الحقيقة لم يستمر محمد سعيد باشا في منصبه طويلاً، إذ قام علي رضا بعزله ونصب محمد إنجه بيرقدار مكانه، لعجزه الشديد في السيطرة على مدينة الموصل عندما شهدت انقسامات أُسرية وصراعات على السلطة، فضلا عن عجزه الواضح في الوقوف بوجه توسع نفوذ والي شهرزور، وبالفعل دخل بيرقدار المدينة على رأس ثلاث كتائب من القوات النظامية مع ثلاثمائة فارس [٤].

سعيد باشا ال ياسين. وقد عادت السيادة المركزية العثمانية الى حكم الولاية قبل صدور خط شريف كولخانة عام ١٨٣٩، وكان حكم الوالي محمد سعيد باشا ضعيفا في ضبط الاوضاع الداخلية، كما فشل في الوقوف أمام التهديدات الخارجية، مما جعل امر تنصيب محمد باشا انجة البيرقدار واليا على الموصل امر محتما. يعد البيرقدار من الولاة الاقوياء الذين فرضوا مقدرتهم اداريا طوال حكمه للموصل، وكان لوالي بغداد علي رضا باشا دور كبير في تعيين البيرقدار، اذ قدم الاخير على رأس قوة مؤلفة من ثلاث كتائب من الجند النظامية، وقرابة ٣٠٠ من الخيالة، ودخل الموصل للعمل على استتاب الامن، والسيطرة على الاوضاع الداخلية، ومعالجة المشكلات المحلية وتوطيد الحكم العثماني، فضلا عن بسط النفوذ العثماني على المناطق الشمالية للعراق، واخضاع الامارات الكردية في شمال العراق، كالبابانية في السليمانية، والبهدينانية في العمادية، وامارة محمد باشا مير كور في راوندوز. التفت البيرقدار بعد ذلك الى اعادة تنظيم ولاية الموصل . للمزيد من التفاصيل ينظر . الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت وعلى العنوان التالي : https://www.muhadharaty.com/lecture/٢٤٢٠٠

[١] سليمان الصائغ، ص٣١١.

[٢] عماد عبد السلام رؤوف، ص١٨٧ .

[٣] سليمان الصائغ، ص٣١١ .

[٤] المصدر نفسه، ص٣١١ .

بعد أن اعتلى بيرقدار باشوية الموصل، عمل على تعزيز جهود الدولة العثمانية ووالي بغداد من أجل فرض السلطة المركزية على المناطق الخارجة على سلطة الدولة العثمانية، لاسيما المناطق التي تمكن أمير راوندوز من الاستيلاء عليها، كما قام بشن حملة عسكرية على إسماعيل باشا الذي استقل في العمادية، وتمكن من اجباره على الفرار[١]، كما تعاون مع والي بغداد من أجل القضاء على محمد باشا ميركور [٢] ، فكان لقواته دوراً كبيراً ومهماً في تلك الحملة [٣].

ومن الجدير ذكره ، سعى محمد بيرقدار إلى إعمار مدينة الموصل، فقام ببناء دار للضيافة الحكومية، فضلا عن ثكنات للجيش ومصانع للأسلحة والذخائر وأفران للخبز لسد احتياجات الجيش ، علاوة على بناء مستشفى كبير [٤].

وفي الحقيقة أن جهود الوالي محمد بيرقدار في فرض التجنيد الإلزامي أدت إلى حدوث انتفاضة عارمة ضد إجراءاته في مدينة الموصل عام ١٨٣٩، بسبب رفض أغلب أهالي الموصل لتلك الإجراءات، ووصل بهم الأمر أنهم قتلوا مبعوث الوالي إليهم المدعو قاسم أفندي المرسل من الوالي لدعوتهم لتنفيذ الأوامر وطاعة الوالي والسلطان، رداً على ذلك العمل قام الوالي محمد بيرقدار بقصف المدينة بالمدفعية ، إذ قام محمد باشا بإحضار عشرين مدفعاً وصوبها نحو المدينة ثم قام بإرسال بعض الكتائب النظامية فقاموا بنهب أسواقها وسفكوا دماء الكثير من الأبرياء، ثم قام بنفي بعض وجهاءها إلى البصرة، وبذلك تمت السيطرة على الموصل بالكامل وإخضاعها إلى السلطة المركزية العثمانية [٥]، وبتسلم هذا القائد العثماني مقاليد الحكم في الموصل، بدأت سياسة تصفية آثار الحكم السابق في الولاية، فتم القضاء أولا على أورطات الينكجرية [٦] ، وفرض نظام التجنيد الإجباري وإبتدأ في تطبيق الأنظمة الادارية الحديثة فكان ذلك بداية حقيقية لتغيير سياسي وإجتماعي شامل، وبادرة لمرحلة حضارية جديدة [٧].

---

[١] عماد عبد السلام رؤوف، ص١٩٨ .

[٢] ميركور ٠ ويعني الاسم الأمير الأعور .

[٣] ذنون الطائي، الاتجاهات الاصلاحية في الموصل في أواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني، دار إبن الأثير، بغداد، ٢٠٠٨، ص٩٩ .

[٤] المصدر نفسه، ص١٠٤ .

[٥] سليمان الصائغ، ص٣١٤ .

[٦] ويعد منصب القائد العام لأورطات الانكشارية (أغا الينكجرية) في المدينة هو المنصب العسكري الأعلى فيها، ويرتبط بالوالي من جهة وبالقائد العام من جهة أخرى .

[٧] عماد عبد السلام رؤوف، ص٢٠٩ .

الخاتمة

كان القضاء على الإنكشارية بداية خطة شاملة للإصلاح وضع أسسها السلطان محمود الثاني، وبعد القضاء على الجيش الإنكشاري إنطلقت عجلة الإصلاح ولم تتوقف عند الإصلاحات العسكرية، بل سارت لتشمل جوانب أخرى ، كان في المقدمة منها طريقة حكم وإدارة الولايات التي أراد لها السلطان محمود الثاني أن تكون مركزية تقوم فيها العاصمة العثمانية بحكم ولاياتها بصورة مباشرة، فعمل من أجل تنفيذ تلك الخطة، بالقضاء على الحكم شبه المستقل لبعض تابعيه من وزراء الولايات الذين ينحدرون من أُسرة أو عصبية متنفذة ورثت إمتيازاتها ونفوذها المحلي، وابتدأ أولى تلك الإصلاحات من ولايات العراق منهياً حكم مماليك بغداد في عام ١٨٣١، ثم حكم آل الجليلي في الموصل عام ١٨٣٤، ومن ثم القضاء على بعض الإمارات الكردية في شمال العراق عام ١٨٣٦ .

إتبع السلطان محمود الثاني تلك السياسة مع بقية ولايات الدولة، وبذلك عمل على بسط مركزية وسلطة الدولة على ولاياتها واستطاع إعادة الحكم المباشر للباب العالي على تلك الولايات المتمردة وإرجاعها إلى حضيرة الحكم العثماني المباشر .

ثبت المصادر

أولاً: الكتب

- الاتجاهات الاصلاحية في الموصل في أواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني، ذنون الطائي، دار إبن الأثير، بغداد، ٢٠٠٨ .
- الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤.١٩١٤، عبد العزيز محمد عوض، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ستيفن همسلي لونكريك، ترجمة . جعفر الخياط، بغداد، ١٩٦٨.
- إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا باشا اللاظ ١٨٣١-١٨٤٢م، رنا عبد الجبار حسين الزهيري، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠٥ .
- بحوث في تاريخ العرب الحديث(١٥١٤-١٩١٤)، عبد العزيز محمد عوض، مكتب المحتسب، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٨٣ .
- تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨، إيناس سعدي عبدالله ، دار ومكتبة عدنان، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٤ .
- تاريخ العراق الحديث والمعاصر، محمد سهيل طقوش، ، دار النفائس، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٥ .
- تأريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، هند فتال ورفيق السكري، جروس برس، بيروت، ١٩٨٨.
- تاريخ الموصل، سليمان الصائغ ، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٢٣ .
- تاريخ الموصل، الجزء الثاني ، سعيد الديوه جي ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، ٢٠٠١ .
- تاريخ بغداد، سليمان فائق، ترجمة . علاء موسى كاظم نورس، بغداد، ١٩٦٢.
- تكوين العرب الحديث ١٥١٦- ١٩١٦، سيار كوكب الجميل ، الطبعة الأولى، الموصل، ١٩٩١ .
- الحرب الروسية العثمانية ١٨٢٨-١٨٢٩ والموقف البريطاني والفرنسي منها، سامي صالح محمد وأنمار عبد الجبار جاسم، مجلة أداب الفراهيدي، العدد ٢٠، ٢٠١٤ .
- حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١، علاء موسى كاظم نورس، من منشورات دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥ .
- حكم كريم خان الزند والاسرة الزندية (١٧٥٩م-١٧٧٩م)، عهود عباس أحمد، مجلة دراسات ايرانية، العدد(٨-٩)، د ت .

- داود باشا والي بغداد، عبد العزيز سليمان نوار ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، راغب العلي وآخرون، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣ .
- سليمان باشا الصغير ودوره في حكم بغداد ١٨٠٨–١٨١٠، تماضر عبد الجبار أبراهيم، مكتب دلير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٨ .
- عشائر العراق، عباس العزاوي، الجزء الأول، بغداد،١٩٣٧ .
- فيضانات بغداد في التاريخ، أحمد سوسة، بغداد، ١٩٦٥ .
- الموصل في العهد العثماني . فترة الحكم المحلي ١٧٢٦–١٨٣٤، عماد عبد السلام رؤوف، النجف ، ١٩٧٥ .
- الموصل وحركة التنظيمات العثمانية ١٨٣٩–١٨٧٦، علي شاكر علي، موسوعة الموصل الحضارية، الجزء الرابع .

ثانياً: المصادر الألكترونية

- https://www.allshmr.com/vb/showthread.php?t=62537 .
- https://www.muhadharaty.com/lecture/24200 .